الإنتربول كآلية دولية شرطية لمكافحة جريمة الفساد

Interpol as a International Mechanism Against Corruption

استلام المقال: 2019/20/26 قبول المقال للنشر: 2019/05/20 نشر المقال: 2019/06/20

د. يوبي سعاد

جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر

ملخص:

يعتبر الفساد من الجرائم الشائكة والمعقدة ، والمرتبطة بعدة جرائم أخرى، فالتطور في مجال المواصلات والاتصالات الدولية أصبح من السهل على أي مجرم أن يرتكب عدة جرائم في بلدان مختلفة ويهرب إلى دولة أخرى كما أن الواقع العملي اثبت أن أي دولة بمجهودها المنفرد لا تستطيع القضاء على أي جريمة كانت ومن تم أصبحت في حاجة ماسة إلى كيان دولي، يأخذ على عاتقه مهمة محاربة الجرائم ككل والفساد خاصة، كما تتعاون من خلاله أجهزة الشرطة في البلاد المختلفة ؛خاصة عن طريق تبادل المعلومات المتعلقة بالجريمة والمجرم بأقصى سرعة ويتمثل هذا الجهاز في منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول).هذا الأخير الذي قرر منذ 2007 جعل مكافحة الفساد من أولوياته.

الكلمات المفتاحية: الإنتربول؛ مكافحة الفساد الجهود الدولية.

Abstract :

Corruption is considered from a thorny and complex crimes, and it associated with several other crimes Progress in the area of transportation and international communication it became easier for any offender to commit a several offences in different countries and flee to other countries moreover , scientific reality provied that any state can't eradicated any crime.

Moreover, scientific reality provied that any state can't eradicated any crime with her own effor ,And then it became in urgent need to international entity to take a mission of crimes fighting at large and corruption in particular Also through it police cooperates in different countries specially by way of exchange of information on crime and criminal as full speed, this organ is criminal police organization (Interpol) This last one which decided since 2007 make fight against corruption of its priorities.

Keywords: Interpol; Corruption fighting; International efforts.

مقدمة:

يعتبر الفساد أحد اكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي برمته بسبب المخاطر التي يشكلها على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية الاجتماعية إلى آخره، فرغم كونه ظاهرة قديمة قدم الإنسانية إلا أنه لا يزال يزداد انتشارا. فلم يعد مرتبط بإقليم دولة معينة. بل تجاوز الحدود الدولية وأصبح يمثل أحد أنواع الجرائم العابرة للحدود.

وإن الدول الجزائرية على اقتناع تام بأن الفساد لم يعد شأنا داخليا بل أصبح ظاهر عابرة للحدود تمس كل المجتمعات مما يجعل مكافحتها و القضاء عليها مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول بالتعاون مع جميع الفاعلين في المجتمع الدولي. لهذا لقد سايرت الجهود الدولية بانضمامها إلى اتفاقية الأمم لمتحدة لمكافحة الفساد في سنة 2004[1] و إتباعا لذلك عملت على إصدار القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته[2] و الذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى تعزيز النزاهة و التنافسية في تسيير القطاعين العام و الخاص من جهة و على تسهيل و دعم التعاون الدولي و المساعدة

من جانب آخر إن التطور العلمي و التقني الذي عرفه العالم في الوقت الحاضر أسهم و بقوة في انتشار وباء الفساد و تفشي الظاهرة في جميع أنحاء العالم، و أمام هذا الشكل الجديد و المخيف للفساد العابر للحدود كان لزاما على الدول إيجاد آلية دولية تكفل التعاون الدولي خاصة في المجال الشرطي و تجلى ذلك من خلال إنشاء منظمة دولية للشرطة الجنائية أو ما يسمى (الإنتربول) لمحاربة كافة أشكال الجريمة المنظمة أو العابرة للأوطان وخاصة جرائم الفساد.

ويمثل الإنتربول ببلدانه الأعضاء 192[3] ،أكبر منظمة شرطية في العالم علما أن هذه المنظمة (الإنتربول) قرر عام 2007 اعتبار مكافحة الفساد من أولوياته اعترافا منه لما تمثله هذه الجريمة من تهديد بالغ للأمن العالمي والسلامة العامة ، وهذا باعتبارها جهة اتصال دولية مع باقي الجهات الشرطية الداخلية لكل دولة. وهذا لجعل العالم أكثر أمانا ، وللوقوف على هذا الجهاز الأمني الدولي نحاول تحديد ماهية المنظمة وأهمية مكافحة الفساد في المحور الأول. وجهود المنظمة في مكافحة الفساد.

لذلك سنحاول التطرق إلى دراسة دور منظمة الشرطة الجنائية الدولية في مكافحة الفساد و هذا من خلال طرح إشكالية التالية ما مدى إسهام و دور الإنتربول الدولي في مكافحة الفساد؟

وقد اتبعنا في دارستنا لهذا الموضوع المنهج التحليلي، كما استخدمنا المنهج الوصفي بغية الوصول إلى دور المنظمة في مكافحة الفساد .

هذا ما سوف نتولى الإجابة عليه من خلال المحاور التالية:

- **المحو الأول: أهمية مكافحة الفساد ودور منظمة الشرطة الجنائية الدولية**
- **المحور الثاني : جهود المنظمة (الإنتربول) في مكافحة الفساد**

***

[1] – المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004، المتضمن التصديق –بتحفظ– على اتفاقية الأمم المتحدة بنيويورك يوم 13 أكتوبر 2003.

[2] – القانون 06-01 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2006 و المنشور بالجريدة الرسمية العدد:14

[3] – موقع الانتربول www.interpol.org تاريخ الاطلاع 2019/01/12

المحور الأول :أهمية مكافحة الفساد ودور منظمة الشرطة الجنائية الدولية

لقد حرصت الدول المختلفة على التعاون فيما بينها لمكافحة الجريمة منذ زمن طويل ، واهتمت بتعزيز وسائله ، ومنها التعاون الشرطي، وتبلور ذلك في ظهور بعض الأجهزة ذات الطابع الدولي والإقليمي ، ومنها منظمة الشرطة الجنائية الدولية، والتي أخذت على عاتقها مكافحة الجرائم بصفة عامة والفساد بصفة خاصة. ونظرا لأهمية دور المنظمة في مكافحة الفساد وما يشكله من مخاطر على المجتمع الدولي ، سوف نتطرق إلى أهمية مكافحة الفساد (المطلب الأول) ودور المنظمة في مكافحة الفساد (المطلب الثاني)

المطلب الأول: أهمية مكافحة الفساد.

يشكل الفساد عائقاً كبيراً أمام سيادة القانون وحسن الإدارة والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وهو يغذي الإجرام العابر للحدود، إذ لا يمكن للإرهابيين وأفراد عصابات الإجرام المنظم القيام بنشاطاتهم غير المشروعة بدون تواطؤ موظفي القطاع العام الفاسدين معهم .ويشكل الفساد مصدر قلق شديد للشرطة العالمية والأنظمة القضائية، مما يدفعنا في البداية التساؤل عن تعريف الفساد(الفرع الأول) ومخاطره (الفرع الثاني).

فرع الأول: تعريف الفساد

يعد تعريف "الفساد"[1] إحدى المعضلات التي يواجهها الباحثون في هذا المجال. و ذلك ناجم عن اختلاف المناهج المتبعة في دراسة هذه الظاهرة ، هذا الاختلاف في المناهج يعود في جانب منه إلى أن معظم الأشخاص أو الهيئات المهتمة بدراسة الفساد ينتهون إلى حقول مختلفة. مثل السياسة و العلوم الاجتماعية و الاقتصادية وبالتالي. فأنهم يبحثونه من خلال المناهج المرتبطة بتخصصاتهم.

إلى جانب ذلك فإن هناك صعوبة أخرى تواجه مشكلة تعريف الفساد تتمثل في اختلاف القيم الثقافية. من مجتمع لآخر ومن عصر لآخر إذا أثّرت هذه القيم بدورها على درجة قبول أو استنكار التصرفات المرتبط بالفساد، و بالتالي عملية تفنين و ضبط معاقبة هذه السلوكيات ، رغم ذلك سنحاول رصد بعض التعاريف.

فالفساد في اللغة يعني التلف و الخلل ، كما يعني الجدب والقحط قال الله تعالى :" **وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد** "[2] وقال تعالى :" **ظهر الفساد**

---

[1]– عبد الرحمان بن احمد هيجان. الفساد و اثره في الجهاز الحكومي. ابحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية. منشور في كتاب جماعي مكافحة الفساد ج2، دار حامد للنشر، ط1، 2014، ص542.

[2]– سورة البقرة، الآية 205.

في البر و البحر بما كسبت أيدي الناس "[1]، كما يعني الفساد إلحاق الضرر قال تعالى :" "....**ويسعون في الأرض فسادا** ."[2]

كما يعني الفساد اصطلاحا في لغة القانون [3] عدم المشروعية أو الخروج على القانون أو خرقه، لتحقيق كسب خاص مادي و معنوي على حساب الآخرين، أي إساءة استعمال السلطة العامة من أجل الكسب المادي، أو جني الأرباح من خلال الفساد وكما يمكن أن يقوم بالفساد فرد واحد، كما يمكن أن يقوم به مجموعة من الأشخاص ومن ثم تصبح جريمة الفساد جريمة منظمة.

أما عن منظمة الجنائية الدولية ترى تعريفا للفساد بأنه :" أي فعل أو إغفال في أداء الواجبات من قبل احد ضباط الشرطة أو غيرها من الموظفين من قوات الشرطة لغرض الحصول على أي أموال، هدية، وعد، مكافأة أو ميزة لنفسه أو لأي دولة أخرى، شخص، أو مجموعة أو كيان".

الفرع الثاني : مخاطر الفساد

تعددت أساليب الفساد وطرقه وتعمقت أهداف القائمين عليه وباتت محاربته بالصعوبة بمكان لانتشاره في أقطار العالم مرتبطا بالفساد الحكومي ، وبجرائم أكثر خطورة كالإتجار بالبشر والمخدرات والإرهاب ما جعل المنظمة الشرطة الجنائية الدولية تضع مكافحة هذه الجريمة من أولوياتها ، فقامت بدراسة أسبابها ونتائج تفشيها عالميا ومن ذلك:

- إن الفساد يشكل دعامة مهمة للإجرام المتنقل عبر الدول ، نتيجة ما يقدمه الموظفون والمسؤولين من تسهيلات غير مشروعة تيسر للمجرمين ما يرمون إليه.
- يهدد الأمن المجتمعي مما يؤثر سلبا على أفراد المجتمع . وارتفاع نسبة الإجرام.
- إهدار المال العام في ملاحقة الفساد من خلال متابعة أجهزة الشرطة والجهات القضائية.
- يعتبر الفساد عامل من عوامل تدهور الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره إلى تزايد مستويات الفقر.
- الفساد يزيد عدم الاستقرار السياسي فالزعماء السياسيون يفقدون مصداقيتهم في الأنظمة السياسية التي ينتشر فيها الفساد.

المطلب الثاني: دور منظمة الشرطة الجنائية الدولية

لقد سبق واشرنا أن الهدف من المنظمة هو تعزيز التعاون الشرطي في مجال مكافحة الإجرام، وللوقوف على هذا الجهاز الشرطي الدولي ، في البداية سنحاول التطرق إلى إعطاء لمحة عامة عن المنظمة.(الفرع الأول) ثم صلاحيات المكتب المركزي الوطني الإنتربول بالجزائر (الفرع الثاني).

---

[1]- سورة الروم ، آية 41.

[2]- سورة المائدة آية 33،- وهناك آيات قرآنية أخرى كثيرة تشير إلى مفهوم الفساد باعتباره أداة مدمرة للمجتمعات منها (سورة المائدة آية 64 ، سورة القصص آية 77- 83).

[3]- عبد الرحمان بن احمد هيجان، المرجع السابق ، ص544.

الفرع الأول: لمحة عامة عن منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)

إن نشأة منظمة الشرطة الجنائية الدولية مر بعدة مراحل حتى أصبحت على ما هي عليه في الوقت الحالي، وقد حدد ميثاق المنظمة الأهداف الواجب تحقيقها والالتزامات التي تقع على عاتق الدول الأطراف في المنظمة كما سنرى:

أولا: لمحة عن نشأة المنظمة

يعد الإنتربول من أقدم صور التعاون الشرطي في مكافحة الجريمة المنظمة حيث أنشئت عام 1923 في فيينا تحت اسم اللجنة الدولية للشرطة الجنائية. وقد أطلق عليها الاسم الحالي عام 1956 ومقرها في مدينة ليون الفرنسية وتوجد مكاتب وطنية للمنظمة في الدول الأعضاء وهي منظمة رسمية بين الحكومات وتقوم بعدة مهام وخاصة في مجال تبادل المعلومات والتعاون الدولي ضد الجريمة.[1]

وقد مر إنشاء وتطوير المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بمراحل عديدة نوجز أهمها:

- مؤتمر فيينا سنة 1923: مؤتمر فيينا حيث يعد المؤتمر الدولي الثاني للشرطة الجنائية و قد عقد بدعوة من الدكتور" شوبر" مدير شرطة فيينا وضم المؤتمر 17 دولة و أسفر المؤتمر عن مولد اللجنة الدولية للشرطة الجنائية Criminal Police Commission و مقرها فيينا و ذلك للعمل على التنسيق بين أجهزة الشرطة في مجال تعاونها لمكافحة الجريمة.
- سنة 1956: مؤتمر فيينا حيث اجتمعت اللجنة التي أصبحت تضم 55 دولة في فيينا لوضع ميثاق المنظمة وأرسل هذا الميثاق إلى وزارات الخارجية في الدول الأعضاء لإبداء ما لهم من اعتراضات ومن ثم أصبح نافذا. وظهر بعد ذلك الاسم المختصر للمنظمة INTERPOL .
- سنة 1967 : وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة إلى 100.
- سنة 1989 : دشن رسميا مقر المنظمة الجديد في فرنسا.
- سنة 1994 : بلغ عدد الدول الأعضاء 176 عضوا[2].
- سنة 2004 : افتتاح مكتب الارتباط الإنتربول في مقر الأمم المتحدة و تعيين ممثل خاص.
- سنة 2009 : الافتتاح الرسمي لمكتب الممثل الخاص الإنتربول لدى الاتحاد الأوروبي.
- سنة 2014 : وصل عدد الدول الأعضاء إلى 190 دولة عضو.
- سنة 2015 : افتتاح المركز الدولي للتحقيقات في سنغافورة.

---

[1] – جهاد محمد البريزات : الجريمة المنظمة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط2، 2010 ، ص 160.

[2] – علاء الدين شحاتة: التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000 ، ص 172

ثانيا– أهداف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

تهدف هذه المنظمة إلى رفع مستوى التعاون بين أجهزة تنفيذ القوانين في الدول المختلفة في مختلف المجالات من تبادل المعلومات، والتحري، والمتابعة القانونية ، وتوحيد الإرادة السياسية للدول بشأن التصدي لهذه الجريمة ، وتشجيعها على تطوير ا التشريعات بما يكفل مكافحة الجريمة المنظمة بصورة فعالة.

وقد حددت المادة الثانية من القانون الأساسي للمنظمة أهدافها على النحو التالي:

1– تأكيد و تطوير المساعدة المتبادلة وعلى أوسع نطاق بين سلطات الشرطة الجنائية في إطار القوانين المعمول بها في مختلف الدول وعلى ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2– إنشاء و تطوير كافة النظم الفعالة للوقاية من الجرائم و العقاب عليها، وقد حظرت المادة الثالثة من الميثاق المذكور التدخل في الشؤون ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الديني أو العرقي أو ممارسة أي نشاط من هذا القبيل.

ثالثا : التزامات الدول الأعضاء في المنظمة[1]

وينتج عن ثبوت صفة العضوية في منظمة الإنتربول، إلزام الدول الأعضاء بالالتزامات الواردة في دستور المنظمة المتمثلة في الآتي:

أ– احترام سيادة الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بالقيام بتعاون شرطي في حدود ما يسمح به قانون الدول الأعضاء في منظمة الإنتربول (المادة الثانية من دستور المنظمة).

ب–أن يكون التعاون في نطاق منظمة الإنتربول لا علاقة له بأي نشاط ذو طابع سياسي أو عسكري أو ديني (المادة الثالثة من دستور الإنتربول)، وإنما هو تعاون يستهدف مكافحة جرائم القانون العام مثل القتل والسرقة وتزييف العملة، والاتجار في المخدرات أو في الرقيق .

ت–تلتزم الدول أعضاء الإنتربول بالتعاون مع بعضها في مكافحة الجريمة دون أن تقف الحواجز الجغرافية أو العضوية عائقا في سبيل تحقيق هذا التعاون. .

ث–تلتزم الدول الأعضاء بأن تتعاون من خلال المكاتب المركزية الوطنية للشرطة الجنائية الدولية الموجودة في إقليم كل منها مع كافة الأجهزة الموجودة في الدول والمتعلقة بمكافحة الجريمة .

ج– تلتزم الدول الأعضاء بأن تنشئ في إقليم كل منها مكتب مركزي وطني للشرطة الجنائية الدولية بناء على نص المادة 32 من دستور المنظمة .

ح– تلتزم كافة الدول الأعضاء في المنظمة بالإسهام في النفقات المالية للمنظمة طبقا للمادة 38الفقرة ألف من دستور المنظمة.

1– عبد العزيز حسن الحمادي ،نشاط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وأنشطتها في ضوء القانون الدولي، مركز بحوث الشرطة ، الطبعة الأولى، الشارقة، 2013.
https://www.shjpolice.gov.ae/attch/security_lab/security_lab-172-2013-11-01.pdf

خ- تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بتنفيذ القرارات الصادرة عن المنظمة بناء على نص المادة التاسعة من دستور المنظمة.

الفرع الثاني : صلاحيات المكتب المركزي الوطني الإنتربول بالجزائر

انضمت الجزائر إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول أثناء انعقاد الجمعية العامة الإنتربول بهلسنكي /فنلندا خلال شهر أوت 1963 بمشاركة 53 بلدا مشكلة بالمكتب المركزي ؛ حيث يعمل المكتب المركزي الوطني تحت الوصاية المباشرة لمديرية الشرطة القضائية و المديرية العامة للأمن الوطني و يباشر مهامه وفقا لنصوص التشريعات الوطنية ملتزما بالأطر القانونية المسيرة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول.

و من ناحية أخرى يسير المكتب المركزي الوطني نشاطاته ضمن استراتيجية واضحة و محددة المعالم وفقا لما تقتضيه الاحتياجات الأمنية المسجلة على الصعيد الوطني ،و ضروري أن تكون في سياق الوظائف الأساسية المقررة من طرف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية خدمات اتصالات شرطية عالمية مأمونة-خدمات بيانات ميدانية و قواعد بيانات شرطية ، خدمات إسناد شرطي ، التدريب و إنماء القدرات .

و من مهام المكتب المركزي الوطني الإنتربول بالجزائر :

1. مباشرة التحقيقات الدولية من و إلى خارج الوطن بالتنسيق مع المصالح الوطنية و نظرتها الأجنبية
2. تقديم الدعم الفني و التقني إلى كافة الأجهزة و المصالح الوطنية المكلفة بإنفاذ القانون.
3. التبادل السريع و الآلي للمعلومات الشرطية و الجنائية ما بين المكاتب المركزية الوطنية بالتنسيق مع الأمانة العام لمنظمة الإنتربول.
4. إصدار نشرات البحث حول التحف الفنية محل السرقة بغية إجراء أعمال التحري و التحقيق قصد استرجاعها.
5. تجميع المعلومات العملياتية: تحليلها و تبليغها للتحري و الاستغلال إلى المصالح الوطنية المختصة.
6. البحث و التحري حول المركبات محل السرقة بغرض وضع اليد عليها.
7. ملاحقة المجرمين المبحوث عنهم دوليا بغرض الإيقاف و التسليم.
8. التقصي و التحري في جوازات السفر المزورة محل بحث دولي أو وطني.[1]

---

[1] - لمحة عن المركز الوطني بالجزائر ، مقال منشور ، على موقع الشرطة الجزائرية ،: www.algeriepolire.Dz بتاريخ 2013.

المحور الثاني : جهود المنظمة (الإنتربول) في مكافحة الفساد

قرر الإنتربول عام 2007 اعتبار مكافحة الفساد من أولوياته اعترافا منه بما تمثله هذه الجريمة من تهديد بالغ للأمن العالمي والسلامة العامة .وتسعى المنظمة لتكون جهة مرجعية ميدانية دولية لمبادرات مكافحة الفساد، دعما منها لجميع أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات والسلطات والأجهزة المسؤولة عن منع الفساد وكشفه والقضاء عليه ومقاضاة الضالعين فيه.

إن الإنتربول، لأنه منظمة تضم في عضويتها بلدانا كثيرة وتمتلك شبكة مأمونة للاتصالات الشرطية، مؤهل لجمع الأنشطة الدولية المناهضة للفساد في نقطة واحدة ولتعزيز الجهود الفردية التي تبذلها البلدان الأعضاء .ويتم هذا الدعم من خلال بلورة استراتيجيات لمكافحة الفساد واتخاذ مبادرات جديدة والتعاون على الصعيدين الدولي والمتعدد القطاعات وبناء القدرات وتقديم الدعم الميداني.

المطلب الأول : الجهود الوقائية الإنتربول في مكافحة الفساد

إن مكافحة الفساد سواء من الجانب الداخلي أو الدولي يتطلب تضافر الجهود والتعاون ، لمنعه من الانتشار في المجتمع الدولي ، وقد حملت المنظمة على عاتقها جهد كبير من اجل محاربة ظاهرة الفساد كما سنرى:

الفرع الأول : إعلان النوايا لإنفاذ القانون (بروتوكول سيوول)1999[1]

أقر الإعلان الأثر السلبي للفساد على المجتمعات ، كما اعتبر ا، السبيل الوحيد لمكافحة الفساد يتمثل في إتباع استراتيجية عمل في إطار جهد وطني ودولي ،شامل يشمل مبادئ محددة على ثلاث مستويات :

1. التوعية والوقاية.
2. العمل الميداني التحقيقي.
3. العلاقات العامة من خلال:

أ- سن تشريعات فعالة لتتبع عائدات الفساد، والجرائم المتصلة بها ومصادرتها.

ب- تطوير التدابير التشريعية والإدارية ، والقضاء على الفساد في قوات الشرطة.

ج- توسيع صلاحيات الشرطة في إجراء التحقيقات وتقديم المتورطين إلى العدالة.

د- إنشاء آليات للرقابة كالهيئات لرصد النظم والتدابير التي تم إقرارها، منع وكشف، ومعاقبة والقضاء على الفساد داخل قوات الشرطة.

ذ- الإبلاغ مرة واحدة على الأقل كل سنتين، الجمعية العامة التدابير المتخذة، والآليات والنظم المعمول بها لتنفيذ المعايير المنصوص عليها في هذا البروتوكول وفعالية الآلية [1].

---

[1]- فرقاق معمر، بوعبسة محمد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجرائم، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والادارية، المركز الجامعي احمد زبانة بغليزان، العدد09 ،2017، ص 276.

الفرع الثاني: أكاديمية مكافحة الفساد [2]

قامت المنظمة و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتأسيس أكاديمية لمكافحة الفساد ، وهي أول معهد تعليم مخصص حصرا لمكافحة الفساد سيتيح للمختصين من أجهزة تطبيق القانون والطلاب ، التعلم من قبل نخبة ذات مستوى عال من المدربين في العالم على مكافحة الفساد ، وما يرتبط بذلك من بحوث وتحقيقات والعمل في ذات الوقت بوضع أساس لتطوير دروس مستقبلية وتشريعات للمساعدة على مكافحة الفساد.

أولا : نشأة الأكاديمية

تم تصويت الدول بالإجماع على إنشاء الأكاديمية أثناء دورة الجمعية العامة للمنظمة التي عقدت في " ريودي جانيرو" في سبتمبر 2006 ، وإنشاء أكاديمية متوافق مع العديد من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وتغزو هذه الشراكة بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لأن الأخير هو المعني بمتابعة تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فالقضاء على الفساد هو هدف الأساس الذي تطمح إليه المنظمات.

مقر الأكاديمية يقع في ضاحية فيينا – التي تعتبر المركز الثقافي والاقتصادي والسياسي للنمسا– والمبنى هو دير قديم أنيق من القرن السادس ، ويستوعب ستمائة طالب سنويا بواقع تخرج خمسون طالب في كل دفعة ، وتتراوح مدة الدراسة من أسبوع إلى ثلاثة أشهر.

ثانيا : أهداف الأكاديمية

إن الهدف الأسمى لإنشاء الأكاديمية هو: "العمل معا في سبيل قيام عالم خال من الفساد عن طريق تشجيع مبادئ النزاهة وحكم القانون والدفاع عنها"، للوصول إلى هذا الهدف وضعت المنظمة جملة أهداف استراتيجية:

– إجراء أبحاث أكاديمية بالتعاون مع المؤسسات الأخرى، وهدف الأبحاث التعرف إلى طبيعة الفساد وأسبابه وآثاره لوضع سياسات لمكافحة الفساد.

– تقديم التدريب من قبل المدربين على درجة عالية من الخبرة والمهارة ، وسيستفيد من التدريب شريحة واسعة بجانب المكلفين بتطبيق القانون.

---

[1]– الحسن عمروش، آليات مكافحة الفساد في اطار منظمة الدولية للشرطة الجنائية ، مداخلة ملقاة في مؤتمر بشأن تحسين الإدارة و مكافحة الفساد:(أفاق جديدة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص)، 14– 15 مارس 2007، بروكسل (بلجيكا):بحث منشور على www.google.com.

[2]– عبد العزيز حسن الحمادي، المرجع السابق، ص269.
https://www.shjpolice.gov.ae/attch/security_lab/security_lab-172-2013-11-01.pdf.

– المساهمة في المبادرات الدولية كتطبيق الاتفاقيات كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وتنسيق الشراكات الدولية ،وشبكات تبادل المعلومات ، وتقديم الاستشارات.

– إضفاء الطابع المهني لتعزيز أنشطة مكافحة الفساد وتشجيع التميز الأكاديمي ، وفق معايير مهنية عالمية خاضعة للتطوير بالتعاون مع الجهات المختصة.

المطلب الثاني: الجهود العملية الإنتربول لمكافحة الفساد.

إن المنظمة باعتبارها آلية دولية تسعى إلى تطوير التعاون الدولي في المجال الشرطي من اجل مجتمع دولي آمن من الجرائم مهما كانت ، ما عدى الجرائم السياسية ، أو عسكرية ،أو الدينية ، لأن هذه الجرائم من شأنها أن تنشئ توتر بين الدول الأعضاء نتيجة التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول ، من خلال منظومة متطورة لمكافحة الجرائم كما سنرى:

الفرع الأول : منظومة الإنتربول في مكافحة الفساد

تستخدم المنظمة شبكة اتصال مؤمنة تغطي كافة أنحاء العالم ، حيث ترتبط الدول الأعضاء من خلال مكاتبهم الوطنية الرئيسية ببعضها البعض مع سكريتاريا المنظمة في ليون كما سنرى :

أولا : المنظومة الداعمة للشرطة الداخلية من أجل مكافحة الفساد

يضطلع الإنتربول بمجموعة واسعة من الأنشطة الداعمة للشرطة وغيرها من السلطات المختصة بمكافحة الفساد في بلدانه الأعضاء، ونذكر منها:

1. استحداث منبر عالمي لتبادل المعلومات مخصص للكيانات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد؛ (UMBRA)وإنشاء قاعدة بيانات فنية واستراتيجية تتضمن معلومات عن مكافحة الفساد.
2. تشجيع تبادل المعلومات والبيانات الدولية المتعلقة بالفساد وتنسيق ورودها عبر منظومة الإنتربول؛ I-24/ للاتصالات الشرطية المأمونة[1]7.
3. إجراء دراسات عالية المستوى لما تملكه البلدان الأعضاء من قدرات عملية واستراتيجية، مع تقديم إرشادات متخصصة، وبناء هذه القدرات.
4. تشكيل فرق عمل رفيعة المستوى وتنظيم المنتديات والمؤتمرات في مختلف المجالات الفنية والمتخصصة مثل العمليات السرية وإدارة الموارد البشرية والاستخبار المضاد وحماية الشهود.
5. التشجيع على اعتماد أفضل الممارسات وتكريس المعايير الدولية المعتمدة لمكافحة الفساد وذلك من خلال تقديم معلومات عالية الجودة وتنظيم دورات تدريبية بهذا الشأن دعما لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقانون مكافحة الفساد وفقا لأحكام الاتفاقية المذكورة.

[1]– ابتكرت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية منظومة اتصال عالية I24/7 وتعني"I "انتربول، 24 ساعة في اليوم، العمل سبعة ايام في الاسبوع.

ثانيا: منظومة النشرات للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

تعتبر منظومة النشرات الإنتربول إحدى أهم وظائف الإنتربول في مساعدة أجهزة الشرطة في البلدان الأعضاء على تبادل المعلومات الجنائية ، فالأمانة العامة الإنتربول تصدر النشرات إما مباشرة منها وإما بناء على طلبات تردها من المكاتب المركزية الوطنية أو الكيانات الدولية المخولة لذلك ، ولا يمكن إصدار نشرة إلا إذا استوفت جميع الشروط القانونية وهي أنواع كما سنرى:

1-**النشرة الحمراء** : وتصدر في حالتين هما :

- حالات صدور حكم قضائي ضد الشخص الملاحق في هذه النشرة في جناية أو جنحة.
- حالة اتهام الشخص الملاحق بارتكاب جريمة ، وصدور قرار بالقبض عليه من السلطات المختصة[1].

2-النشرة الدولية الخضراء : تصدر للتنبيه إلى أنشطة إجرامية التي يضطلع بها شخص يعتبر مصدر خطر محقق على السلامة العامة [2].

3-النشرة الدولية الزرقاء: تصدر لتحديد مكان شخص يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتحقيق جنائي، او تحديد هويته أو الحصول على معلومات عنه[3].

4-النشرة الدولية الصفراء: تصدر في حالة قيام أحد المكاتب المركزية الوطنية بإخطار الإنتربول بتغيب أحد مواطنيها، أو في حالة العثور على شخص أجنبي فاقد التمييز.

5-النشرة الدولية السوداء: تصدر لتحديد هوية الأشخاص المتوفين.

6-النشرة الدولية البرتقالية: تستخدم من اجل تحذير الشرطة، والمؤسسات العامة وغيرهم من المنظمات الدولية من المخاطر التي يمكن إن تحدثها الأسلحة المموهة والقنابل ، والإرهاب.

7-النشرة الدولية البنفسجية : تستخدم هذه النشرة للتزويد بالمعلومات عن طريق العمل والإجراءات والمواضيع والوسائل والمخابئ التي يستخدمها المجرمين.

8-النشرات الخاصة الإنتربول – مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – تستخدم لتوفير معلومات عن أشخاص خاضعين للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: أفرقة التحرك لمكافحة الفساد

تعمل هذه الأفرقة من مجموعات صغيرة من الخبراء الذين يضمون موظفين متخصصين من الإنتربول، ومن جهات شريكة تعنى بالمحاسبة الجنائية والتدقيق، وبالكثير من المجالات الأخرى، وقد ساعدت هذه الأفرقة عدة بلدان مثل إثيوبيا والكاميرون في التحقيق في قضايا فساد بالغة الأهمية.

---

[1]- منتصر سعيد حمودة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر 2008، ص121.

[2] – الموقع الرسمي للإنتربول ، www.interpol.org

[3] – الموقع الرسمي ، www.interpol.org

أولا : فريق خبراء الإنتربول المعني بالفساد (IGEC)

أنشئ هذا الفريق عام 1999 بناء على طلب البلدان الأعضاء في الإنتربول .وهو يجتمع مرتين في السنة ومكلّف باتخاذ مبادرات جديدة ضد الفساد وبتطبيقها بحيث تصبح أجهزة إنفاذ القانون فعالة إلى أقصى حد في مكافحتها للفساد .وهو في عداد الأفرقة الرائدة في مجال رسم السياسات التوجيهية لمكافحة الفساد وفي مجال الدعوة إلى مكافحته، وهو يتشكل من أعضاء متخصصين في شتى المجالات المهنية ينتمون إلى جميع مناطق العالم ويمثلون كل الأطراف المعنية الرئيسية والمجتمع الدولي ككل.

1- مبادئ وأهداف الجهاز.

- تكوين مجتمع حر وعادل
- يجب على المجتمع أن يشتمل على معايير عالية من النزاهة والعدالة ومقاومة الفساد علنا.
- ضمان تطبيق فعال هذه المعايير وقبول المسؤولية لمحاربة كل أشكال الفساد من خلال التثقيف والوقاية والإنفاذ الفعال للقانون.

ثانيا: مكتب مكافحة الفساد (LACO)

يعتبر المكتب همزة وصل بين منظمة الشرطة الجنائية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة من خلال المكتب الاممي المكافحة المخدرات والجريمة ، الذي يعمل على مراقبة مدى التطبيق الفعلي والفعال لبنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي اعتبرت خطوة مهمة في الكفاح ضد الفساد والتي دخلت التنفيذ في ديسمبر 2005.

وبمجرد إخطار منظمة الشرطة الجنائية الدولية بإحدى جرائم الفساد التي قد تأخذ طابعا دوليا كتبييض عائدات الإجرام أو رشوة الموظفين العموميين، أو صفات دولية مشبوهة ، يقوم فريق الخبراء المعني بمكافحة الفساد بالبحث والتحري وجمع كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالجريمة والمجرم المتوفرة لدى المكاتب المركزية الوطنية للشرطة الجنائية الدولية المتوفرة في أقاليم الدول الأعضاء.

كما تضطلع منظمة الإنتربول في مجال البحث والتحري عن جرائم الفساد هي ملاحقة وضبط المجرمين الهاربين وتسليمهم.

ثالثا: البرنامج العالمي الإنتربول المتعلق بمكافحة الفساد واسترداد الأصول

هو برنامج لبناء القدرات يتضمن حلقات عمل إقليمية ودولية للتدريب على إثراء الأصول والتوجه إلى كبار المحققين والمدعين العامين ، وتشمل حلقات العمل تقنيات متنوعة للتحقيق في قضايا الفساد، ومنذ إطلاق البرنامج في فبراير 2012نظمت 10 حلقات إقليمية لتدريب أكثر من 300محقق ومدع عام من حوالي 50 بلد.[1]

[1]- الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 283.

خاتمة:

في النهاية نؤكد أن الفساد من الجرائم الخطيرة التي تتسبب في انهيار أي دولة مهما كانت قوية، فهو بمثابة مرض السرطان الذي ينخر جسد المريض، على مستوى الصعيد الداخلي أو حتى الصعيد لدولي ، فقد أصبح اليوم من الجرائم المساهمة في جرائم أخرى ، فانتشار الفساد لدى المسؤولين في أي دولة يساهم وبحده في انتشار الجرائم الأخرى .ومهما كانت الدولة صامدة إلا أن الجهود الداخلية لا تكفي بل لابد من التواصل مع شرطة الدول أخرى لمكافحة الفساد.

لهذا الهدف الرئيسي من إنشاء منظمة الشرطة الجنائية الدولية هو تطوير التعاون الدولي الشرطي في مجال مكافحة الجرائم العابرة للحدود ، وجرائم الفساد خاصة، وهذا عن طريق التعاون مع أجهزة الشرطة الجناية في دول العالم المختلفة التي باتت غالبتها أعضاء في هذه المنظمة الدولية.

- ضرورة التعاون بين المنظمة ومختلف دول العالم مع ما تتطلبه الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد ، والعمل جميعا على تطوير القوانين الداخلية للدول الأعضاء في المنظمة من اجل مكافحة شاملة للفساد الداخلي والدولي.
- تفعيل آليات المنظمة ، وتكثيف التعاون من أجل تحقيق الأهداف التي يصبوا إليها الإنتربول .
- محاولة تعديل ومطابقة بعض القوانين الداخلية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة مع ما يتطابق في مقابلها من قوانين المنظمة.

وبالرغم من بعض النقائص التي تعتري هذه المنظمة ألا انه يبقى الوسيلة الناجعة والفعالة في جميع دول العالم تحت هدف واحد هو عالم بدون إجرام.

<u>المصادر والمراجع:</u>

- جهاد محمد البريزات: الجريمة المنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2010.
- علاء الدين شحاتة: التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2000.
- عبد الرحمان بن احمد هيجان: الفساد واثره في الجهاز الحكومي، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية. العلوم الأمنية، منشور في كتاب جماعي مكافحة الفساد ج2، دار حامد للنشر، ط1، 2014.
- منتصر سعيد حمودة: المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر 2008.

أطروحة الدكتوراه

- الحاج علي بدر الدين، جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

المقالات

- فرقاق معمر، بوعبسة محمد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجرائم، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والادارية، المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان، العدد09،2017.

المصادر القانونية:

- بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128. المؤرخ في 19 أفريل 2004، المتضمن التصديق -بتحفظ- على اتفاقية الأمم المتحدة بنيويورك يوم 13 أكتوبر 2003.
- القانون 06-01 الصادر بتاريخ 20 فبراير 2006 و المنشور بالجريدة الرسمية العدد:14
- ميثاق منظمة الشرطة الجنائية الدولية لسنة 1956

مواقع الانترنيت

- عبد العزيز حسن الحمادي ،نشاط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأنشطتها في ضوء القانون الدولي ، مركز بحوث الشرطة ، الطبعة الأولى ، الشارقة ، 2013. https://www.shjpolice.gov.ae/attch/security_lab/security_lab-172-2013-11-01.pdf.
- الحسن عمروش، آليات مكافحة الفساد في اطار منظمة الدولية للشرطة الجنائية ، مداخلة ملقاة في مؤتمر بشأن تحسين الإدارة و مكافحة الفساد:(أفاق جديدة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص)، 14- 15 مارس 2007، بروكسل (بلجيكا):بحث منشور على www.google.com
- www.interpol.org
- www.algeriepolire.Dz